



دليل ارشادي
آلية اجراء التقييم الذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب
وفق النهج القائم على المخاطر

تشرين ثاني 2022





الفهرس

1.مقدمة.....	32
التعاريف.....	4
3.تمهيد نحو المنهج المستند على المخاطر (RBA):.....	4
4. الهدف من اعداد المنهج القائم على المخاطر (RBA) في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات المالية وفوائده:.....	5
5.النهج القائم على المخاطر.....	6
6.الاعفاء من التقييم الذاتي الموثق.....	7
7.تقييم مخاطر الخدمات والمنتجات والتقنيات الحديثة.....	7
8.منهجية (مراحل) المنهج القائم على المخاطر (RBA) في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:.....	8
1. مرحلة تحديد المخاطر:.....	8
2. مرحلة تقييم المخاطر:.....	8
3. مرحلة تحديد مخففات المخاطر:.....	8
أ.الحاكمية المؤسسية ودور مجلس الإدارة/ المدراء/ الشركاء.....	9
ب.إدارة المخاطر.....	9
ت.سياسة وإجراءات العمل.....	10
ث.الضوابط الداخلية (التدقيق، الامتثال، المراقبة، اعداد التقارير):.....	10
ج.الموارد (الموازنة، الموظفين، التدريب):.....	10
4. مرحلة تحديد إجمالي المخاطر المتبقية:.....	11
9.التقارير والوثائق التي ترفع الى السلطة الرقابية:.....	12
10.الخطوات الواجب اتخاذها من قبل المؤسسات المالية بعد عملية تقييم المخاطر:.....	12
11. التقييم الوطني للمخاطر (NRA):.....	13
12.مراقبة وتحليل البيانات الرقمية الخاصة بمنهجية المخاطر:.....	14

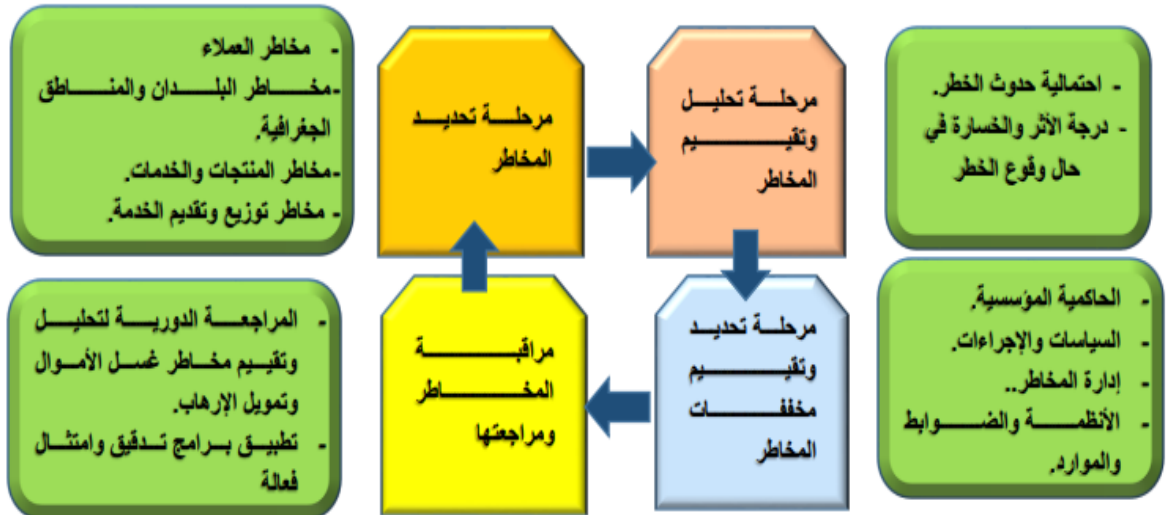


1. مقدمة

تعد جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من التحديات التي ما زالت تشكل تهديداً عالمياً خطيراً عابراً للحدود يؤثر سلباً على سمعة الدول ويؤدي الى عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة تطل تداعياتها حياة الافراد والمؤسسات على حد سواء، وعليه فقد استحقت مواجهة هاتان الجريمة تضافر الجهود الدولية لمواجهةهما انطلاقاً من حرص كل دولة على خلق بيئة مالية واقتصادية سليمة وامنة تتمتع بالنزاهة والموثوقية وصولاً الى الاستقرار المالي والمصرفي العالمي المنشود.

انطلاقاً من دور الهيئة الرقابي والاشرافي والذي يهدف الى تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار ونمو سوق رأس المال، وذلك من خلال التنظيم والتطوير والرقابة والاشراف على نشاطات القطاعات المالية غير المصرفية (الأوراق المالية، التأمين، التأجير التمويلي، تمويل الرهن العقاري بالإضافة الى المنتجات والخدمات المالية الإسلامية) وتعمل الهيئة على تنظيم التكنولوجيا المالية، بهدف حماية حقوق المتعاملين والمستثمرين. واستكمالاً لما تبذلها الهيئة من جهود لحماية النظام المالي من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاشكال الأخرى من الأنشطة الاجرامية والتي من شأنها تقويض الاستقرار المالي والاقتصاد الوطني، يأتي هذا الدليل ليكون بمثابة إرشادات عامة للمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة واشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية تساعدها في تحديد خطوات اجراء التقييم الذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي قد تتعرض لها وبالاسترشاد بالمنهجيات الموصى بها ووفقاً لأفضل الممارسات، بيد ان هذا الدليل لا يحل محل القوانين والتشريعات والتعليمات الصادرة بالخصوص ولا يتضمن عرضاً لجميع السيناريوهات المحتملة، حيث ينبغي علي كل مؤسسة مالية ان تأخذ بعين الاعتبار ولدى تقييمها لمخاطرها طبيعة عملها وحجم التعقيدات لديها وان تراعي في الوقت نفسه كافة معطيات نتائج التقييم الوطني للمخاطر ونتائج تقييم المخاطر القطاعية.

مخطط إجراءات التقييم الذاتي



2. التعاريف

المخاطر (Risks): هي مزيج من احتمالية وقوع الحدث وعواقبه واثاره، أي بمعنى اخر انها مزيج من فرصة حدوث شيء ما ودرجة الضرر او الخسارة التي قد تنجم في حالة حدوثه.

إدارة المخاطر: هي عملية ممنهجة للتعرف على المخاطر وتقييمها وتطوير الطرق الملائمة للتقليل من تلك المخاطر وادارتها، وهذا يتطلب تحديد الأولويات ومعالجة/ التحكم في التعرض للمخاطر ومراقبتها.

التهديدات: هي شخص او مجموعة من الأشخاص او نشاط معين يمكن ان شكل خطراً على الدولة او المجتمع او الاقتصاد وفي سياق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فإن ذلك يتضمن العناصر الاجرامية او الجماعات الإرهابية او مساعديهم او مصادر تمويلهم او أنشطة تمويل الإرهاب او غسل الأموال السابقة او الحالية او المستقبلية وتعد التهديدات أحد العناصر المرتبطة بالمخاطر وهي نقطة البداية لفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

نقاط الضعف: هي الخصائص الموجودة في النظام او الضوابط او التدابير والتي تجعلها عرضة للاستغلال من عناصر إجرامية وجاذبة لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3. تمهيد نحو المنهج المستند على المخاطر (RBA):

يعتبر المنهج المستند على المخاطر (RBA) في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أداة رقابية تستخدمها كل من الدول، السلطات الرقابية/ الاشرافية المختصة، والمؤسسات المالية بكافة أنواعها، لتحديد وتقييم وفهم مخاطرها المتأصلة (Inherent Risk) والمتأتية من مخاطر كل من (العملاء، البلدان والمناطق الجغرافية، المنتجات والخدمات، قنوات التوزيع) ووضع المخففات المناسبة والفعالة (Risk Mitigations) للحد من تلك المخاطر وتخفيفها.



إن اعداد التقييم الذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتبني المؤسسة المالية للمنهج المستند على المخاطر (RBA) في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هو متطلب الزامي وفق القرار بقانون والتعليمات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،



عدا عن كونه ورد بالتوصية رقم (1) و(26) من جانب الالتزام الفني بالإضافة الى النتائج المباشرة {IO1,IO3,IO4} من جانب الفعالية وفق ما حددته " منهجية تقييم الالتزام الفني بتوصيات مجموعة العمل المالي وفعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب " الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF).

من الممكن الاطلاع على الرابط الإلكتروني ادناه الخاص بمجموعة العمل المالي للاسترشاد أكثر من خلال الأوراق الصادرة عن المجموعة حول المنهج المستند على المخاطر

[Risk Based Approach - Financial Action Task Force \(FATF\) \(fath-gafi.org\)](http://fath-gafi.org)

4. الهدف من اعداد المنهج القائم على المخاطر (RBA) في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل

الإرهاب للمؤسسات المالية وفوائده:

1. تحديد الثغرات لتحسين سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
2. اتخاذ القرارات السليمة عند الرغبة في قبول المخاطر ووضع أنظمة مناسبة للمراقبة وتخصيص الموارد الكافية لذلك.
3. مساعدة الإدارة على فهم منظومة العمل بالمؤسسة المالية وجودة الامتثال ومدى قوة تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومدى تناسبها مع حجم المخاطر المحددة.
4. اعداد الخطط والاستراتيجيات والسياسات اللازمة لتخفيض المخاطر المتبقية التي من الممكن ان تتعرض لها المؤسسة المالية.
5. مساعدة الإدارة العليا بأن تعي المخاطر الأساسية والثغرات في التعليمات والضوابط الداخلية واتخاذ ما يلزم لمعالجة أوجه القصور واعطائها الأولوية في التطبيق.
6. تخصيص الموارد: بمعنى انه يمكن للمؤسسة المالية استخدام واستغلال مواردها المتاحة بفاعلية كبيرة وتوجيهها نحو مخاطرها المرتفعة بدلاً من اتباع نفس الإجراءات والجهد على جميع المنتجات والخدمات المقدمة من قبلها بالتساوي.

كما ويهدف إطار عمل إدارة المخاطر على النحو المبين في هذه الارشادات الى مساعدة المؤسسات المالية على تطوير وتطبيق برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وضمان اعتماد المنهج القائم على المخاطر (RBA)، حيث يجب على المؤسسات المالية ان تضع برنامجاً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك استناداً الى حجم اعمالها وطبيعتها ودرجة تعقيدها، كما ويجب ان يكون لدى المؤسسات المالية مرونة في بناء أطر العمل الخاصة بإدارة المخاطر بهدف اعداد أنظمة وضوابط وسياسات واستراتيجيات وخطط مبنية على المخاطر تهدف الى الحد من تلك المخاطر وعلى ان تراعي حجم اعمالها المتعلقة بالمنتجات والخدمات المقدمة لفئات العملاء المختلفة، وبشكل يتماشى مع افضل الممارسات الدولية.



الخلاصة:

يمثل التقييم الذاتي للمخاطر اللبنة الأولى بالنسبة للمؤسسات المالية في سبيل تطبيق المنهج المستند على المخاطر (RBA)، ويشمل ذلك ما يلي:

- 1- تحديد وتقييم وفهم مخاطر المتأصلة (Inherent Risk) والمتأنية من مخاطر كل من (العملاء، البلدان أو المناطق الجغرافية، المنتجات والخدمات وقنوات تقديم الخدمة).
- 2- وضع مخففات المخاطر (Risk Mitigations) المناسبة والفعالة من قبلها للحد/التقليل من المخاطر المتأصلة أعلاه والمتمثلة ب:
 - الحاكمية المؤسسية ودور مجلس الإدارة.
 - إدارة المخاطر.
 - سياسات واجراءات عمل في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.
 - أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
 - الموارد.
 - وغيرها.
- 3- الوصول الى اجمالي المخاطر المتبقية (Residual Risk) (خطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب النهائي لدى المؤسسة المالية)، وتحديد مستوياتها ودرجاتها.
- 4- اتخاذ القرار الإداري المناسب لمعرفة ما إذا كانت المخاطر المتبقية تقع ضمن قدرة المؤسسة المالية على تحملها أو التوجه نحو تلك المخاطر؛ ووضع خطة عمل لمعالجة أوجه القصور والتي تحتاج إلى اتخاذ تدابير إضافية وتحديد الإدارات المعنية بتخفيضها.

5. النهج القائم على المخاطر

يجب على المؤسسات المالية والاعمال والمهن غير المالية المحددة القيام بالآتي:

1. تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتقييمها وفهمها ومراقبتها، على ان تأخذ بعين الاعتبار:

- أ. نتائج أي تقييم للمخاطر تم إجراؤه من الدولة.
- ب. كافة عوامل الخطر المتعلقة بعملائها، والدول أو المناطق الجغرافية، والمنتجات، والخدمات والعمليات، وقنوات التوزيع، وذلك قبل تحديد مستوى المخاطر الإجمالي وقبل تحديد مستوى ونوع إجراءات خفض المخاطر التي سيتم تطبيقها.
- ت. مراعاة كافة عوامل المخاطر وفقاً لأحكام المادتين (22) و(23) من تعليمات رقم (2) لسنة 2022م بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمؤسسات المالية، وذلك قبل تحديد مستوى المخاطر الإجمالي وقبل تحديد المستوى الملائم لإجراءات خفض المخاطر التي سيتم تطبيقها ونوع هذه الإجراءات.
- ث. مراعاة متغيرات المخاطر وفقاً لأحكام الفقرة (2/ج) من المادة (25) من تعليمات رقم (2) لسنة 2022م بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمؤسسات المالية.

2. يجب ان تتناسب طبيعة ومدى عمليات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة دمار الشامل مع طبيعة وحجم الاعمال في المؤسسات المالية والاعمال والمهن غير المالية المحددة.



3. وضع سياسات وضوابط، وإجراءات معتمدة من ادارتها العليا على أساس تقييمها للمخاطر واي تقييم تم اجراؤه من قبل الدولة، وذلك لإدارة المخاطر والحد منها، بما يشمل تخصيص الموارد، ويجب مراقبة تنفيذ هذه الضوابط وتعزيزها وفق مقتضيات الحال.
4. تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل التي قد تنشأ عن تطوير منتجات وممارسات مهنية او تجارية جديدة، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالوسائل الجديدة لتقديم الخدمات، وتلك التي تنشأ عن استخدام التقنيات التكنولوجية الجديدة أو قيد التطوير المرتبطة بالمنتجات الموجودة او الجديدة، ولهذه الغاية عليها إجراء تقييم لهذه المخاطر قبل إطلاق هذه المنتجات أو الممارسات أو التقنيات التكنولوجية أو استخدامها، وان تتخذ التدابير المناسبة لإدارة المخاطر الناشئة عنها والحد منها.
5. تحديث عمليات التقييم بشكل دوري وعند الحاجة.
6. توثيق عمليات تقييم المخاطر التي تجربها وتحديثاتها والاحتفاظ بها.
7. تزويد السلطة المشرفة بنتائج عمليات التقييم الذاتي حال الانتهاء منها او عند الطلب.
8. تعميم وإفهام نتائج تقييم المخاطر الذاتي على كافة الموظفين.

6. الاعفاء من التقييم الذاتي الموثق

- بالاستناد للمادة رقم (21) من تعليمات رقم (2) لسنة 2022م بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمؤسسات المالية، يجوز للمؤسسة المالية عدم اجراء تقييمات ذاتية بصورة موثقة في حال تحقق الشروط التالية مجتمعة:
1. ان تكون مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع محددة ومفهومة بشكل واضح.
 2. ان يكون لدى المؤسسات المالية فهم واضح لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها.
 3. ان يكون هذا الاعفاء بناءً على موافقة مسبقة من السلطة المشرفة.

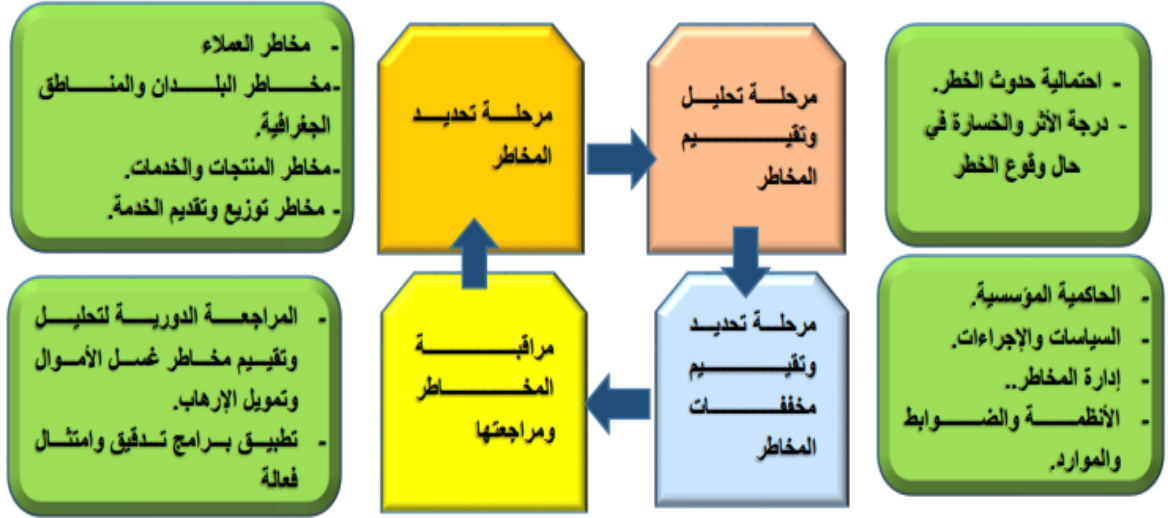
7. تقييم مخاطر الخدمات والمنتجات والتقنيات الحديثة

يجب على المؤسسات المالية اجراء الاتي:

1. تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي قد تنشأ فيما يرتبط بتطوير خدمات ومنتجات وممارسات مهنية جديدة، بما في ذلك الوسائل الجديدة لتقديم الخدمات، وتلك التي تنشأ عن استخدام تقنيات جديدة او قيد التطوير فيما يتعلق بكل المنتجات الجديدة والموجودة سابقاً.
2. إجراء تقييم للمخاطر قبل إطلاق المنتجات أو الممارسات أو التقنيات أو استخدامها.
3. اتخاذ تدابير مناسبة لإدارة تلك المخاطر وخفضها.



8. منهجية (مراحل) المنهج القائم على المخاطر (RBA) في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:



1. مرحلة تحديد المخاطر:

حيث يتطلب من المؤسسات في هذه المرحلة تحديد المخاطر المتأصلة التي تواجهها والمتأتية من أربعة ركائز رئيسية للمخاطر وهي مخاطر كل من (العلاء، البلدان والمناطق الجغرافية، المنتجات والخدمات، قنوات التوزيع) والتي يمكن ان يتم استغلالها في عمليات غسل الأموال و/ أو تمويل الإرهاب.

من الأمثلة على عوامل تلك المخاطر يمكن الاسترشاد من المادتين (22) و(23) من تعليمات رقم (2) لسنة 2022م بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمؤسسات المالية.

2. مرحلة تقييم المخاطر:

حيث يتطلب من المؤسسات في هذه المرحلة ان يتم تحليل وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تحديدها في المرحلة السابقة من اجل فهم احتمالية حدوث هذه المخاطر وتأثيرها في حالة حدوثها.

3. مرحلة تحديد مخففات المخاطر:

وفي هذه المرحلة التي تتضمن الأمور الواجب على المؤسسات المالية اتخاذها / ايجادها / توفيرها للحد من مخاطرها المتأصلة التي تم تحديدها وتقييمها في المرحلتين السابقتين، أي ان مخففات المخاطر هي تطبيق تدابير رقابية متناسبة بناءً على تقييم المؤسسات المالية لمخاطرها والتأكد إن كانت تفي بالالتزامات القانونية والتنظيمية بفعالية لمنع حدوث غسل الأموال وتمويل الإرهاب.



يجب أن تتخذ المؤسسة المالية خطوات للاقتناع بأن سياسات وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بها ملتزمة وفعالة، وتحقيقاً لهذه الغاية يجب مراقبة وتقييم ضوابطها على أساس مستمر من قبل مسؤول الامتثال (ضابط الاتصال) لدى المؤسسة المالية، بالإضافة إلى مراجعة وتقييم مدى كفاية ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والامتثال لها من قبل جهات مستقلة مثل: (التدقيق الداخلي أو الخارجي)، ناهيك عن ما يرد في تقارير دائرة المخاطر وتقارير واشعارات السلطة الرقابية من ملاحظات حول فعالية الضوابط الرقابية لدى المؤسسة.

ومن الأمثلة على البنود الرئيسية لمخففات المخاطر والضوابط الرقابية، ما يلي:

- أ. الحاكمية المؤسسية ودور مجلس الإدارة/ المدراء/ الشركاء.
- ب. إدارة المخاطر.
- ت. سياسة وإجراءات العمل.
- ث. أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- ج. الموارد.

وفيما يلي أمثلة على عوامل تدرج تحت كل بند من البنود الرئيسية لمخففات الخمسة (على سبيل المثال لا للحصر):

- أ. الحاكمية المؤسسية ودور مجلس الإدارة/ المدراء/ الشركاء.
 - فيما إذا كان مجلس الإدارة/ المدراء/ الشركاء قد وافق واعتمد هيكل الامتثال وسياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - فيما إذا تلقى مجلس الإدارة/ المدراء/ الشركاء تقارير واحصائيات بعمليات الاشتباه والاضطرابات المقدمة من المؤسسة المالية لوحدة المتابعة المالية، وما دورية تلك التقارير.
- ب. إدارة المخاطر.
 - هل يوجد لدى المؤسسة المالية سياسة معتمدة رسمياً لإدارة المخاطر؟ وهل تتضمن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟
 - ما مدى جودة نظام شامل لتصنيف وإدارة المخاطر والتي من ضمنها المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والمتأتية من مخاطر (العملاء، المنتجات والخدمات، المناطق الجغرافية، قنوات التوزيع).
 - هل يوجد نظام آلي للكشف عن أي من العملاء و/ أو المستفيدين الحقيقيين عندما يصبح من الأشخاص مرتفعي المخاطر، أو من الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر (PEPs)، أو من الأشخاص/ الكيانات التي تخضع للعقوبات الدولية مثل: قوائم الأمم المتحدة والقوائم الرسمية المحلية والدولية الأخرى والقوائم التي يتم انشاؤها داخلياً لدى المؤسسة المالية للعملاء ذوي المخاطر العالية.



ملاحظات مهمة

- ان سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات العمل المعتمدة من قبل المؤسسة المالية تتضمن عدم التعامل مع هؤلاء الأشخاص والكيانات ضمن إجراءات فتح الحسابات والإجراءات المتخذة في إطار العناية الواجبة المستمرة.
- قيام المؤسسة المالية بفحص الأسماء قبل اجراء أي عملية لعميل عارض.
- قيام المؤسسة المالية باتخاذ الإجراءات اللازمة في حال وجود تعامل مع أي من الأشخاص أو الكيانات المدرجة على القوائم العالمية وبما يضمن تجميد الأصول فوراً وبدون تأخير وإبلاغ اللجنة فوراً.

ت. سياسة وإجراءات العمل.

يجب على المؤسسة المالية التحقق من مدى وجود سياسات وإجراءات عمل فعالة تفي بالمتطلبات الرقابية والتنظيمية وأفضل الممارسات العالمية، وذلك للتخفيف من المخاطر المرتبطة (بالعملاء، المنتجات والخدمات، المناطق الجغرافية، قنوات التوزيع)، وذلك من خلال الوقوف على عدة مهام أهمها (أمثلة لا للحصر):

- ما مدى وجود سياسات وإجراءات عمل معتمدة من قبل مجلس الإدارة/ المديرين/ الشركاء وما إذا تم اطلاع جميع الموظفين عليها؟.

- هل يتم مراجعة وتحديث السياسات والضوابط والإجراءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

- هل يتم التأكد من تطبيق العناية الواجبة المهنية الى جانب العناية الواجبة المشددة على العملاء مرتفعي المخاطر؟

ث. الضوابط الداخلية (التدقيق، الامتثال، المراقبة، اعداد التقارير):

يجب على المؤسسة المالية التحقق من مدى وجود ضوابط داخلية، وذلك من خلال الوقوف على عدة مهام أهمها (أمثلة لا للحصر):

- هل قامت المؤسسة المالية بتبني أنظمة آلية وضوابط خاصة بمراقبة الحركات المالية للعملاء وفقاً للمخاطر التي

تتعرض لها، ومدى قيام إدارة الامتثال بدراسة وتحليل ما يتم رصد من حركات غير اعتيادية ومشبوهة؟

- هل يوجد مسؤول اتصال (ضابط اتصال) لدى المؤسسة المالية مستقل للقيام بالأعمال الموكلة اليه بفعالية؟

- هل يوجد مدقق داخلي و/ أو مدقق خارجي للتأكد من مدى التزام المؤسسة المالية بسياساتها وإجراءاتها وأنظمتها

وضوابطها الداخلية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ج. الموارد (الموازنة، الموظفين، التدريب):

(أمثلة لا للحصر):

- الى أي مدى يتم اخضاع جميع موظفي المؤسسة المالية للتدريب في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

وبحيث تشمل البرامج التدريبية ما يلي:

1. أساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2. كيفية اكتشافها والابلاغ عنها.

3. كيفية التعامل مع العملاء المشتبه بهم.

- هل يتم اخضاع الموظفين الجدد لدورات تدريبية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال السنة الأولى من تعيينهم.
- هل قامت المؤسسة المالية بتخصيص موازنة مستقلة سنوية مقررة من مجلس الإدارة لتمويل تدريب وتأهيل وحضور ندوات وورش عمل للعاملين في المؤسسة المالية تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لتوفير أنظمة تساعد دائرة الامتثال للقيام بمهامها.

4. مرحلة تحديد إجمالي المخاطر المتبقية:

حيث أن المخاطر المتبقية هي عبارة عن المخاطر المتأصلة بعد طرح مخفضات المخاطر منها.
المخاطر المتبقية = المخاطر المتأصلة - مخفضات المخاطر

مثال شامل:

1. على فرض ان إجمالي المخاطر المتأصلة كانت (متوسطة).
 2. وعلى فرض ان مخفضات المخاطر لدى المؤسسة المالية كانت نتائجها كالاتي:
 - أ. الحاكمية المؤسسية ودور مجلس الإدارة: (مرضية).
 - ب. إدارة المخاطر: (ضعيفة).
 - ت. سياسات وإجراءات عمل في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: (مرضية).
 - ث. الضوابط الداخلية: (مرضية).
 - ج. الموارد: (قوية).
- فان متوسط إجمالي مخفضات المخاطر = $2=5 / (3+2+2+1+2)$ (مرضية).
3. فهذا يعني ان إجمالي المخاطر المتبقية للمؤسسة المالية هو (متوسطة) وفق المصفوفة ادناه

مخفضات المخاطر (RM)			المخاطر المتبقية (RR)
ضعيفة (1)	مرضية (2)	قوية (3)	المخاطر المتأصلة (IR)
متوسطة	متوسطة	منخفضة	منخفضة (1)
مرتفعة	متوسطة	متوسطة	متوسطة (2)
مرتفعة	مرتفعة	متوسطة	مرتفعة (3)

⁴ من الممكن ان تتكون المصفوفة من عدد درجات أكثر مثل 4 او 5 درجات وهذا يعتمد على عدد درجات المخاطر المتأصلة ودرجات مخفضات المخاطر التي يتم تحديدها من قبل المؤسسة المالية

9. التقارير والوثائق التي ترفع الى السلطة الرقابية:

1. يتوقع من المؤسسة المالية بحد أدنى ان تزود السلطة الرقابية (الهيئة) بشكل سنوي على الأقل وضمن الموعد المحدد لذلك بما يلي:
 1. منهجية التقييم المعتمدة من مجلس إدارة المؤسسة المالية وعند ادخال اية تعديلات عليها.
 2. نتائج التقييم التي تم رفعها للإدارة العليا ومجلس الإدارة.
 3. تقرير المدقق الداخلي (مؤهل ومناسب ومستقل) لدى المؤسسة المالية أو اللجنة المختصة المنبثقة عن مجلس إدارتها يوضح التوصيات والإجراءات المنوي اتخاذها للحد من المخاطر المرتفعة والتي ظهرت في نتيجة التقييم.

10. الخطوات الواجب اتخاذها من قبل المؤسسات المالية بعد عملية تقييم المخاطر:

1. تعميم نتائج التقييم الذاتي المعد من قبل المؤسسة المالية على الإدارة العليا والإدارات المعنية ذات العلاقة لديها.
2. مقارنة اجمالي المخاطر المتبقية الحالية بالسابقة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل الضوابط الرقابية للحد من المخاطر المرتفعة التي ظهرت اثناء عملية التقييم.
3. اجراء تقييم مستقل (داخلي/ خارجي) لمراجعة واختبار برنامج الامتثال لدى المؤسسة المالية.
4. إعادة النظر بالمخاطر المتأصلة و/أو مخففات المخاطر لدى المؤسسة المالية، من حيث إضافة/ حذف أي بند من البنود المكونة لهما.

11. التقييم الوطني للمخاطر (NRA):

على المؤسسة المالية دمج نتائج التقييم الوطني للمخاطر في عملية تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المؤسسة المالية، حيث يجب على المؤسسة المالية ان تأخذ بعين الاعتبار أي قطاع مالي او غير مالي تم تحديده على انه عرضه لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في التقييم الوطني للمخاطر، عدا عن انه يجب ان يتم اخذ نتائج التقييم الوطني للمخاطر ونتائج التقييم الذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المؤسسة المالية عند تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بعملاء قطاعات محددة.

ناهيك عن ان تقرير التقييم الوطني للمخاطر يحدد ايضاً انواعاً معينة من الجرائم السائدة على انها تمثل مخاطر أعلى لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث يجب على المؤسسة المالية ان تأخذ هذه النتائج في الاعتبار عند اجراء التقييم الذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المؤسسة المتعلقة بالمنتجات والخدمات والعملاء وقنوات التوزيع، وتحديد ما اذا كانت اكثر عرضة لأنواع الجرائم السائدة ذات المخاطر العالية ، عدا عن انه يجب على المؤسسة المالية ايضاً ان تأخذ هذه النتائج في الاعتبار كجزء من المراقبة المستمرة لسلوك حسابات العملاء وتدقيق المعاملات العملاء.

12. مراقبة وتحليل البيانات الرقمية الخاصة بمنهجية المخاطر:

يجب ان تقوم المؤسسة المالية بالمراقبة المستمرة للبيانات الرقمية التي تشكل (خطورة مرتفعة) لديها مع توضيح أسباب التي أدت الى الارتفاع/ الانخفاض تلك البيانات وتضمن ذلك في مصفوفة التقييم المعدة من قبلها، ومنها على سبيل المثال لا للحصر:

1. عدد تقارير العمليات المشبوهة (SAR's/ STR's) التي تم اخطار الوحدة بها.
2. عدد الطلبات الواردة من جهات انفاذ القانون.
3. نسبة عدد العملاء السياسيين ممثلي المخاطر (PEPs) (المحليين/ الاجانب) لإجمالي عدد العملاء.
4. نسبة عدد العملاء غير المقيمين لإجمالي عدد العملاء.
5. نسبة عدد العملاء الواجب تحديث بياناتهم لإجمالي عدد العملاء.
6. عدد الموظفين غير حاصلين على تدريب في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

❖ امثلة عملية على مراقبة وتحليل البيانات الرقمية والخاصة بمنهجية المخاطر:

✓ نسبة عدد العملاء السياسيين ممثلي المخاطر (PEP's) (المحليين، الأجانب) لأجمالي عدد العملاء.

إجمالي عدد العملاء	عدد العملاء السياسيين ممثلي المخاطر (PEP's) (المحليين، الأجانب) لإجمالي عدد العملاء	نسبة العملاء السياسيين ممثلي المخاطر (PEP's) (المحليين، الأجانب) لإجمالي عدد العملاء.	مستوى الخطورة: منخفضة (٥-٠%) متوسطة (١٠-٦%) مرتفعة (١٠% فأكثر)	نفس النسبة للفترة الماضية لأغراض المقارنة
٥٠٠٠٠ عميل	٤٠٠٠ عميل	(٨%)	متوسطة	(٣%)

يتضح أن النسبة أعلاه تقترب من المخاطر المرتفعة بعد ان كانت منخفضة في الفترة السابقة، حيث لا بد من تفسير سبب استقطاب عدد من العملاء السياسيين ممثلي المخاطر المرتفعة ومدى توافق ذلك مع هيكل مخاطر المؤسسة المالية (Risk Profile).

✓ نسبة عدد العملاء التي يتوجب تحديث بياناتهم (KYC) لإجمالي عدد العملاء.

إجمالي عدد العملاء	عدد العملاء غير المحدث بياناتهم	نسبة عدد العملاء التي يتوجب تحديث بياناتهم (KYC) لإجمالي عدد العملاء.	مستوى الخطورة: منخفضة (٥-٠%) متوسطة (١٠-٦%) مرتفعة (١٠% فأكثر)	نفس النسبة للفترة الماضية لأغراض المقارنة
٥٠٠٠٠ عميل	٤٥٠٠ عميل	(٩%)	متوسطة	(٤%)

يتضح أن النسبة أعلاه تقترب من مستوى المخاطر المرتفعة، حيث لا بد من اعداد خطة عمل لتحديث بيانات العملاء.

✓ عدد الموظفين الجدد غير الحاصلين على تدريب في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

النسبة للفترة الماضية لأغراض المقارنة	مستوى الخطورة: منخفضة (٥-٠%) متوسطة (٦-١٠%) مرتفعة (أكثر من ١٠%)	نسبة عدد الموظفين الجدد غير الحاصلين على تدريب في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	عدد الموظفين غير الحاصلين على تدريب خلال (٦) شهور من تعيينهم	إجمالي عدد الموظفين الجدد
(١٤%)	مرتفعة	(٦٠%)	(٣٠٠) موظف	(٥٠٠) موظف

يتضح أن النسبة أعلاه مرتفعة، حيث لا بد من توضيح الأسباب التي أدت إلى عدم إعطاء الموظفين الجدد لدورات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومخالفة تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالخصوص.

✓ عدد تقارير العمليات المشبوهة (SAR/STR) التي تم إخطار الوحدة بها.

النسبة المئوية لحجم التغير	عدد تقارير العمليات المشبوهة (SAR/STR) عن العام السابق	عدد تقارير العمليات المشبوهة (SAR/STR) خلال العام
١٠٠%	٢٥	٥٠

يتضح أن النسبة ارتفعت بنسبة (١٠٠%)، حيث لا بد من توضيح الأسباب التي أدت إلى ارتفاع النسبة.

انتهى

مرفقات:

- ملحق رقم 1 احتساب المخاطر المتأصلة
- ملحق رقم 2 تقييم مخففات المخاطر